Regeringen		ملحق لقرار الحكومة المؤرخ في 17-12-2020
		2020-12-17
		UD2020 /19053
		وزارة الخارجية

استراتيجية السويد الاقليمية بخصوص الأزمة السورية 2016-2020

جرى تعديلها وتمديدها لتكون سارية أيضًا خلال الفترة 2021-2023

1. التوجه

إنّ الغرض من العمل في إطار الاستراتيجية هو المساهمة في تعزيز المرونة، أي القدرة على المقاومة والقدرة على التعافي والقدرة على التكيّف، لدى السكان السوريين والفئات الضعيفة في البلدان المجاورة لسوريا التي تضرّرت بشدة من النزاع. ستساهم الاستراتيجية أيضًا في تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن زيادة احترام حقوق الإنسان في سوريا واللاجئين القادمين من سوريا في البلدان المجاورة.

لقد تم تحديد الاستراتيجية مبدئيًا للفترة 2016-2020 و تضمنّت ما مجموعه 1.8 مليار كرونة سويدية. وستمَددّ الإستراتيجية لتستمر في السريان للفترة 2021-2023، بإجمالي حجم للفترة 2016-2023 يبلغ 3.210 مليار كرونة سويدية. هذا وسوف تبقى أهداف العمل قائمة، مع إضافة تركيز متزايد على المطالبة بالمساءلة. هذا وقد تمَّ تحديث وصف سياق التنفيذ.

من المتوقع أن تساهم الجهود المبذولة في إطار الاستراتيجية في:

<u>تعزيز القدرة على المرونة، وحماية الأمن البشري والتحرر من العنف</u>

مع التركيز على فرص كسب الرزق

- تحسين الفرص لسبل العيش الدائمة للنساء والرجال في سوريا
- تحسين فرص سبل العيش الدائمة للنساء والرجال، بما في ذلك اللاجئين القادمين من سوريا، الذين هم في وضع ضعيف في البلدان المجاورة نتيجة للأزمة السورية

مع التركيز على زيادة الوصول إلى الخدمات المجتمعية

- تحسين الوصول إلى الخدمات المجتمعية الأساسية الشاملة والمتساوية للناس في سوريا
- تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الشاملة والمتساوية للأشخاص، بمن فيهم اللاجئون من سوريا، الذين هم في وضع ضعيف في البلدان المجاورة نتيجة للأزمة السورية

مع التركيز على الحد من العنف المرتبط بنوع الجنس

- يتم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه إلى حد كبير في سوريا
- يتم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه إلى حد كبير بين الناس، بمن فيهم اللاجئون من سوريا، الذين هم في وضع ضعيف في البلدان المجاورة نتيجة للأزمة السورية

تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وزيادة احترام حقوق الإنسان

مع التركيز على تعزيز المجتمع المدني

- تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني السوري والهياكل المحلية على القيام بالدعوة والمشاركة في الحوار والمساهمة في السلام وبناء الدولة
- تعزيز قدرة الإعلاميين السوريين على تقديم تقارير مستقلة وتعزيز التنمية الديمقراطية وزيادة المساءلة

مع التركيز على احترام حقوق الإنسان والمساءلة

- زيادة المعرفة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل، والمساواة بين الجنسين في منظمات المجتمع المدني السوري وفي المجتمع السوري
- تعزيز قدرة المنظمات على المساهمة في زيادة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن المساءلة والمصالحة.

2. السياق القطري

الوضع في سوريا خطير للغاية والحل السياسي للصراع يبدو بعيد المنال. أدى الصراع إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم وأطولها أمداً . و استمر الوضع المتفجر الأمنية المتكررة وانتشار واسع النطاق للعنف المسلح، فضلا عن نطاق واسع اقتصاد الحرب هي أكبر احد الصورة التنمية في سورية. لقد تفككت الدولة وهيكل المجتمع إلى حد كبير وأصبح الإقليم يسيطر عليه عدد من الجهات المسلحة . يتركز الجزء الأكثر نشاطا من الصراع في مناطق محدودة من البلاد. وفي الوقت نفسه، يعيش غالبية السكان في ظروف صعبة مستمرة، وفي حاجة ماسة إلى الحماية، ومساعدات حيوية أخرى، وإمدادات غذائية آمنة وخدمات مجتمعية أساسية . أكثر من نصف السكان السوريين، 14 مليون شخص، أجبروا على الفرار، منهم أكثر من سبعة ملايين فروا إلى جيران سوريا. كان للقتال ضد داعش تأثير كبير على سوريا، لا سيما في الأجزاء الشمالية الشرقية من البلاد. على الرغم من هزيمة التنظيم عسكريًا في ربيع عام 2018، إلا أن آثاره لا تزال ملحوظة حتى اليوم، وليس أقلها في مخيمات الهول، إلا أن هناك ضعفًا واسع النطاق بين الأطفال والكبار على حدٍ سواء.

لذلك كان للصراع في سوريا عواقب بعيدة المدى على البلدان التي لها حدود مع سوريا. البلدان الأكثر تضررا جغرافيا هي لبنان والأردن وتركيا. يتأثر العراق أيضًا، لكن يُنظر إلى التحديات هناك على أنها ذات طبيعة وطنية في المقام الأول وليست نتيجة للصراع السوري. يعيش معظم اللاجئين من سوريا في مجتمعات عادية، أو ما يسمى بالمجتمعات المضيفة، في البلدان المجاورة، وغالبًا في مناطق شديدة الفقر. أدى تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان المجاورة إلى جانب زيادة المنافسة على الوظائف وانخفاض الأجور وارتفاع تكاليف

Regeringen		ملحق لقرار الحكومة المؤرخ في 17-12-2020
		2020-12-17
		UD2020 /19053
		وزارة الخارجية

الإسكان إلى زيادة التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين. اشتد المناخ السياسي في البلدان المجاورة وأسفر عن قيود على حرية التنقل والإسكان وفرص العمل للاجئين من سوريا. ومن الظروف المشددة أن اللاجئين يفتقرون إلى الفرص للتأثير على وجودهم في الدول المجاورة.

بعد عقد من الصراع، لم تعد سوريا تعتبر دولة ذات دخل متوسط بل دولة منخفضة الدخل. تحول الاقتصاد إلى اقتصاد حرب مع عناصر كبيرة من النشاط الإجرامي مثل التهريب والتجنيد المأجور في الجماعات المسلحة والاختطاف، مما يشكل عقبة أمام السلام. كانت فرص الاكتفاء الذاتي خارج اقتصاد الحرب محدودة للغاية. اللاجئون من سوريا معرضون للخطر ويفتقرون عمومًا إلى تصاريح العمل في البلدان المجاورة، حيث يوجد أيضًا نقص في سبل العيش. ونتيجة لذلك، ينتهي الأمر باللاجئين في كثير من الأحيان في العمل غير الرسمي، مما يزيد من مخاطر عمالة الأطفال والعمل القسري وزواج الأطفال. هذا يؤثر على سوق العمل في البلدان المضيفة ويسهم في زيادة التوترات. وفقًا لأجندة العمل اللائق، من المهم بالتالي العمل على حماية كل من اللاجئين في الحياة العملية ولكن أيضًا للحد من التوترات بين السكان المحليين واللاجئين. يعد نقص سبل العيش قوة دافعة للفرار من سوريا والدول المجاورة.

تفتقر قطاعات كبيرة من السكان في سوريا إلى الوصول إلى الخدمات المجتمعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والكهرباء والمياه والصرف الصحي. وقد تم توفير هذه الاحتياجات بشكل رئيسي في شكل المزيد من الجهود قصيرة المدى في إطار المساعدة الإنسانية. يتضرر الأطفال بشكل خاص من النزاع وينشأ الكثير منهم دون تعليم. إن التعليم الجيد الذي يشمل الفتيات والفتيان على حد سواء ولا يبقى في المدرسة الابتدائية هو شرط أساسي لبناء سوريا المستقبل، وتجنب التطرف وتعزيز المساواة بين الجنسين. في البلدان المجاورة، يعتبر العبء على الخدمات المجتمعية ثقيلاً للغاية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على كل من السكان المحليين واللاجئين من سوريا. في كل من سوريا والدول المجاورة، يتم تقديم الخدمات المجتمعية الأساسية من قبل الهياكل والمنظمات المحلية والمجتمع المدني، من بين آخرين.

ازداد العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل حاد في سوريا، ولكن أيضًا في البلدان المجاورة. يتم استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل منهجي من قبل العديد من أطراف النزاع كتكتيكات حرب. كما زاد العنف القائم على النوع الاجتماعي في العائلات. لقد تأثرت معايير المجتمع سلبًا، على سبيل المثال، زاد قبول زواج الأطفال.

قبل اندلاع الصراع، كانت سوريا واحدة من أقوى الدول البوليسية في المنطقة، وكان حكمها يقوم على أساس نظام تقسيم السلطة والقمع والفساد. لم يكن النظام القضائي ووسائل الإعلام مستقلاً وكان المجتمع المدني ضعيفاً للغاية. تم سحق الاحتجاجات الشعبية السلمية في عام 2011 بوحشية من قبل النظام السوري وتصاعدت تدريجياً إلى صراع عنيف. ومع ذلك، فقد أدى الصراع إلى ظهور مجتمع مدني أكثر نشاطًا، وإن كان هشًا. بعد عدة سنوات من النزاع، أصبح عدم احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي شبه تام. غالبًا ما يكون المدنيون، مثل البنية التحتية المدنية، أهدافًا مباشرة في الصراع. الإفلات من العقاب واسع الانتشار. المعرفة بالحقوق قاصرة وغياب المؤسسات الديمقراطية، وهي شرط مسبق لضمان الحفاظ على حقوق المواطنين. التعذيب والخطف والاعتقال تهديدات مستمرة تسببت في خروج عدد لا يحصى من الأصوات الديمقراطية من سوريا، لا سيما مناطق سيطرة النظام السوري.

على الرغم من الصراع المستمر، فمن المناسب ويعتبر ممكنًا تنفيذ الجهود في سوريا ضمن المجالات المقترحة للاستراتيجية. ومع ذلك، قد يتغير الوضع وهناك خطر تدهور الظروف لإجراء التعاون الإنمائي في سوريا خلال فترة الاستراتيجية. إن شروط إجراء تعاون إنمائي في دول الجوار أفضل بكثير مما هي عليه في سوريا، ولكن هناك خطر من أن الوضع قد يتدهور خلال فترة التنفيذ.

استراتيجية السويد الإقليمية للأزمة السورية على حدود العديد من الاستراتيجيات السويدية الأخرى. أوضح ارتباط هو استراتيجية المساعدات الإنسانية السويدية. منذ اندلاع الصراع في عام 2011، كان للسويد مشاركة إنسانية واسعة النطاق في سوريا والدول المجاورة لها، بناءً على خطط الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة. المساعدات الإنسانية قائمة على الاحتياجات وتهدف في المقام الأول إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف الضائقة. منذ عام 2012، قامت السويد في إطار الاستراتيجية الإقليمية للتعاون الإنمائي للسويد مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنذ عام 2016 في إطار الاستراتيجية الإقليمية للأزمة السورية، بإجراء تعاون إنمائي يهدف إلى تعزيز الصمود للمدنيين في سوريا واللاجئين السوريين في دول الجوار، وزيادة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في سوريا. ساهمت السويد أيضًا في تعزيز الصمود في لبنان والأردن.

3. الأنشطة

يجب أن يقوم التعاون الإنمائي للسويد في سوريا والدول المجاورة لها على أساس منظور حقوقي ومنظور الفقراء في التنمية وأن يتسم بهما. منظور الحقوق يعني أنه يجب النظر إلى حقوق الإنسان والديمقراطية على أنهما أساسيان للتنمية. ويعني هذا النهج إظهار الأفراد والجماعات الذين يتعرضون للتمييز والمستبعدين والمهمشين قبل كل تدخل. وذلك حتى يتمكن الأشخاص، بغض النظر عن الجنس والعمر والإعاقة والعرق والدين والمعتقدات الأخرى أو التوجه الجنسي أو هوية المتحولين جنسيًا أو التعبير، من التمتع بحقوقهم. إن منظور الفقراء للتنمية يعني أن أوضاع واحتياجات وظروف وأولويات الفقراء من النساء والرجال والفتيان والفتيات يجب أن تكون نقطة البداية للحد من الفقر وتعزيز التنمية العادلة والمستدامة.

يجب أن يكون التعاون الإنمائي السويدي مستدامًا اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا ومتساويًا. أساس التعاون الإنمائي هو نظرة شاملة لتحديات الناس والمجتمعات واحتياجاتهم وظروفهم. المبدأ الأساسي هو أن الظروف والعمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يجب فهمها والتعامل معها في سياق متكامل. المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تمكين وحقوق النساء والفتيات، هي غاية في حد ذاتها وكذلك شرط مسبق ووسيلة للتنمية المستدامة. يعتبر العنف والنزاع المسلح من أكبر العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإنمائي جزء مهم من أعمال منع نشوب النزاعات. لذلك يجب دمج منظور الصراع، ومنظور المساواة بين الجنسين وكذلك المنظور البيئي والمناخ بشكل منهجي في التعاون الإنمائي السويدي في سوريا والبلدان المجاورة المعنية. يجب أيضًا دمج منظور حقوق الطفل بشكل منهجي.

يفرض السياق المعقد وغير المستقر والمحفوف بالمخاطر في سوريا مطالب كبيرة على المرونة ومتابعة وتطبيق نهج حساس للنزاع. ولا تزال الحالة الأمنية والفرص المحدودة للوجود الميداني في الاعتبار تجعل تخطيط وتنفيذ ومتابعة المساعدة الإنمائية أكثر صعوبة. يجب إجراء تحليلات مستمرة لحساسية الصراع أثناء تنفيذ الإستراتيجية. يعتبر مستوى المخاطر مرتفعًا جدًا في سوريا ومتوسطًا مرتفعًا في

الدول المجاورة. يجب أيضًا تحديد مخاطر الفساد، وإساءة استخدام الدعم السويدي أو استخدامه كدليل على الدعم السياسي، والسيطرة على الجماعات المسلحة على الموارد، ومخاطر أمن المنظمات الشريكة والأفراد وتقييمها وإدارتها أثناء تنفيذ الاستراتيجية.

تمكن الاستراتيجية من العمليات في سوريا وفي البلدان المجاورة لبنان والأردن وتركيا. يمكن النظر في الجهود المبذولة في العراق إذا تأثرت البلاد إلى حد كبير بالأزمة السورية.

تهدف الجهود في سوريا إلى المساهمة في تنمية السكان في جميع أنحاء سوريا. يجب أن تكون نقطة البداية أن يتم التعاون، قدر الإمكان، مع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، التي تساهم في تقديم الدعم للجميع على قدم المساواة. لا ينبغي توجيه أي موارد من خلال الجماعات المسلحة. يجب عدم استخدام التعاون الإنمائي السويدي لأغراض سياسية. السويد لن تتعاون مع النظام السوري. يمكن تقديم الدعم من خلال المنظمات الشريكة للإدارة على المستوى الفني والمحلي التي تقدم خدمات المجتمع، للحفاظ على الهياكل الحكومية القائمة على المستوى الفني وتجنب الانهيار المؤسسي من أجل إصلاح الإدارة في نهاية المطاف بحيث تقدم خدمات المجتمع للجميع على شروط متساوية. يصبح هذا أكثر أهمية في حالة الاتفاق على حكومة انتقالية. بينما لا ينبغي استخدام المساعدة الإنمائية السويدية لإضفاء الشرعية على فاعل سياسي معين، يمكن أن يتم التعاون عبر الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الأخرى مع الهياكل المحلية التي تشكل أجنة للإدارة المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. يمكن على سبيل المثال تتعلق بتقديم وتأهيل الخدمات المجتمعية. هذا أيضًا لتجنب اقتصار الجهود السويدية على الإدارة المحلية في المناطق التي يسيطر عليها النظام. الدعم للمدافعين عن HR يمكن اعتبار جميع أنحاء سوريا، حيث يمكنهم الاستفادة من الدعم السويدي دون تعريض أنفسهم ل مخاطر مفرطة.

العديد من جهود المساعدة التي يبذلها المانحون في سوريا ذات دوافع سياسية أو سرية وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين المانحين. في البلدان المجاورة، هناك أطر عمل إقليمية ووطنية يجب على الوكالة السويدية الالتزام بها، بما فيها خطط الأمم المتحدة يتم إنشاء أدوات جديدة للاستجابة للأزمة السورية، مما يجعل التنسيق بين المانحين أكثر أهمية.

يجب استخدام أوجه التآزر بين المجالات المختلفة للاستراتيجية. كما سيتم السعي لتحقيق أوجه التآزر مع الاستراتيجيات السويدية الأخرى، وفي المقام الأول استراتيجية المساعدات الإنسانية السويدية، والاستراتيجية الإقليمية لتعاون السويد الإنمائي مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واستراتيجية العراق، واستراتيجية النتائج للتعاون الإصلاحي مع أوروبا الشرقية، وغرب البلقان. وتركيا، استراتيجية النتائج لجهود الأمن البشري العالمية واستراتيجية النتائج لإجراءات محددة من أجل حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. يجب السعي لتحقيق التآزر والتنسيق مع مساعدات الاتحاد الأوروبي ومساعدات الأمم المتحدة ويجب على السويد أن تعمل من أجل أمم متحدة تعمل بشكل جيد ومتماسكة على المستوى القطري. يجب التخطيط للأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الصمود والقدرة على التعافي والتكيف في سوريا والدول المجاورة وتنفيذها بحيث تخفف وتكمل المساعدات الإنسانية السويدية. من المهم أن يتم تنفيذ الجهود في إطار الاستراتيجية بطريقة تضمن الطبيعة المحددة للمساعدات الإنسانية ولا يتم تقويض طبيعتها المبدئية. يجب أن تضمن الوكالة السويدية وجود رؤية شاملة للدعم السويدي الشامل لسوريا والدول المجاورة المعنية.

يساهم كلا مجالي النشاط في تحسين ظروف السلام المستقبلي في سوريا وإعادة الإعمار المستدام. كما أن المناطق مناسبة تمامًا للمساهمة في إعادة إعمار مثل إدارة المجتمع المحلي وتوفير خدمات المجتمع والعمليات الديمقراطية في تسوية سلمية في المستقبل.

<u>تعزيز القدرة على الصمود وحماية الأمن البشري والتحرر من العنف مع التركيز على سبل العيش وزيادة الوصول إلى الخدمات المجتمعية وتقليل العنف القائم على النوع الاجتماعي</u>

المجموعة المستهدفة للجهود في هذا المجال هي الأشخاص في سوريا والأشخاص المعرضون للخطر في البلدان المجاورة، بما في ذلك اللاجئون من سوريا. وهذا يعني في دول الجوار أن الجهود يجب أن تفيد كلا من اللاجئين المستضعفين من سوريا والفئات الضعيفة من السكان المحليين، حتى لا تزيد التوترات بينهم. يجب ربط الوضع الهش بالأزمة السورية. يجب إعطاء النساء والأطفال والشباب أولوية خاصة.

ستساهم السويد في تعزيز الصمود في سوريا وفي البلدان المجاورة من خلال تحسين ظروف التوريد. يعد تحسين وصول اللاجئين من سوريا إلى أسواق العمل في البلدان المجاورة أولوية، وكذلك تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. يجب دعم الحظر المفروض على العمل القسري وعمل الأطفال.

تساهم الأنشطة في إعادة تأهيل الخدمات المجتمعية الأساسية من أجل تلبية الاحتياجات التنموية والإنسانية القائمة بشكل فعال ومستدام . الاحتياجات مكثفة ومستدامة تحتاج إلى زيادة. وستساهم العملية في ذلك في الوقت الذي لا تساهم فيه السويد في إعادة الإعمار بالتعاون مع النظام السوري.

ستساهم الأنشطة في تعزيز الصمود من خلال دعم الجهات الفاعلة المحلية في سوريا والدول المجاورة في توفير خدمات مجتمعية أساسية شاملة على قدم المساواة، ولكن دون تقويض الهياكل الوطنية في البلدان المجاورة. يمكن أن تشمل الخدمات المجتمعية على سبيل المثال التعليم والرعاية الصحية، الصرف الصحي وإمدادات الطاقة . يجب أن تكون الجهود المبذولة في مجال الصرف الصحي والطاقة مستدامة من الناحية البيئية والمناخية . يجب أن يعتمد اختيار الخدمة على الاحتياجات والشروط المحلية. إن تعزيز القدرة المحلية لتلبية احتياجات الأشخاص المستضعفين هو أولوية ومجال تتمتع فيه السويد بخبرة واسعة. لدعم الخدمات المجتمعية من خلال الهياكل المحلية، يجب إجراء تحليلات للشركاء المناسبين.

تعزيز مرونة عن طريق التصدي ومنع العنف القائم على نوع الجنس يجب أن تكون معتمدة. يجب إعطاء الأولوية للأنشطة الوقائية وإعادة التأهيل، وكذلك الأنشطة المعيارية الحرجة التي تهدف إلى تغيير المواقف. السويد لديها خبرة في العمل في المنطقة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يجب أن تساهم الأنشطة في جهود إعادة تأهيل وإعادة دمج الأشخاص المتضررين أو المشاركين في النزاع، من أجل منع التطرف العنيف.

يمكن النظر في البرامج المشتركة بين المانحين.

Regeringen		ملحق لقرار الحكومة المؤرخ في 2020-12-17
		2020-12-17
		UD2020 /19053
		وزارة الخارجية

<u>تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وكذلك زيادة احترام حقوق الإنسان وزيادة المساءلة مع التركيز على تقوية المجتمع المدني</u>

الفئة المستهدفة بالجهود في هذا المجال هم الأشخاص في سوريا والأشخاص من سوريا في البلدان المجاورة. يجب إعطاء النساء والأطفال والشباب أولوية خاصة.

يجب تعزيز منظمات المجتمع المدني الجديدة والقائمة بطريقة تتكيف مع السياق السوري الصعب والمحفوف بالمخاطر. إن تعزيز منظمات المجتمع المدني السوري التي تعمل من أجل حل سلمي للنزاع وسوريا ديمقراطية في المستقبل هي أولوية. وبالمثل، يجب تطوير القدرة على المساهمة في السلام وبناء الحكومة مع الجهات الفاعلة والهياكل المحلية. هذه الجهود مهمة في التحضير للمصالحة المستقبلية وبناء المؤسسات الديمقراطية. إذا ومتى أصبح من الممكن دعم المصالحة على المستوى الوطني، يجب إعطاء الأولوية.

ستعمل الأنشطة على تحسين ظروف المساواة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة السورية من المشاركة في مفاوضات السلام، والمشاركة في الإدارة المحلية والعمليات المحلية والوطنية. سيتم تقديم الدعم لأنشطة منظمات المجتمع المدني السوري التي تحمي حقوق الإنسان وتهيئ الظروف للمصالحة والعدالة. تعتبر مبادرات التوعية الموجهة في المدارس وللشباب بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل والمساواة بين الجنسين، من الأولويات. زيادة المساءلة شرط أساسي لتحقيق سلام دائم في سوريا. من الأولويات تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على التوثيق المنتظم وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتثقيفهم. يمكن أن يساهم هذا في المساءلة وكذلك في الإجراءات القانونية في المستقبل. يمكن أيضًا النظر في دعم المنظمات الدولية.

إن رفع قدرة وسائل الإعلام وشبكات الناشطين على نشر المعلومات المستقلة في سوريا والدول المجاورة يمثل أولوية. على المدى الطويل، يمكن للشركة المساهمة في تطوير وسائل إعلام مستقلة أكثر احترافًا. يساهم دعم تعزيز حرية التعبير في إطالة الرأي العام الديمقراطي والوعي ومطالبة مثل هذا.

السويد هي واحدة من الجهات المانحة القليلة في سوريا التي تركز على المساواة بين الجنسين وتستثمر على المدى الطويل في تعزيز قدرة الجهات الفاعلة السورية. يمكن أن يساعد ذلك في إنشاء رؤية للمستقبل على الرغم من الوضع الصعب السائد اليوم.

الأنشطة في هذا المجال حساسة سياسياً ويجب تقديم الدعم بشكل أساسي على شكل مشاريع من خلال المنظمات الدولية التي لديها القدرة على الوصول إلى المنظمات السورية وفي بعض الحالات من خلال المنظمات السورية. يمكن النظر في البرامج المشتركة بين المانحين.

يتم تحديد أشكال المتابعة في المبادئ التوجيهية الحكومية للاستراتيجيات. يجب مراقبة جميع الجهود في إطار الاستراتيجية بشكل مستمر. ينبغي النظر إلى التقييمات على أنها جزء لا يتجزأ من المتابعة المستمرة ويتم إجراؤها إذا لزم الأمر. يجب استخدام طرق مختلفة لمتابعة النتائج، مع معلومات عن النتائج النوعية والكمية. وينبغي السعي إلى تحقيق التوازن بين النتائج قصيرة الأجل وطويلة الأجل في حافظة الاستجابة، مما يضمن مساهمة المساعدة الإنمائية في تنمية عادلة ومستدامة.